الفصل الثامن

الطـــــلاب

٨٣. إن معظم المهام التي تقوم بها أي جامعة، تتعلق في النهاية بـــالطلاب، بل يشكل الطلاب، والخريجون، عمليا، الكاشف الرئيسي عـــن أحـــوال أي مؤسسة تربوية: فالأبنية والتجـــهيزات هـــي لخدمـــة الطـــلاب والـــبرامج والمناهج تصمم لتحقيق أهداف معينة لدى الطلاب، كما أن التنظيم الأكاديمي والإداري إنما يوضع بالطريقة الأكثر ملاءمة لتسيير الأمور تحقيقا للمـــهام لدى الطلاب، والمبالغ التي تنفق فيها هي لنفع الطلاب، والهيئـــة التعليميـــة نفسها، التي يطلب منها أن تقوم بالبحث العلمي، تقوم أولا بتعليـــم الطـــلاب وثانيا بالبحث الذي يقصد منه، فضلا عن مساهمته في خدمة المجتمع ككـــل، أن يفيد هذا التعليم وتطوره. لذلـــك تتجـــه بعـــض الدراســـات التـــي تقيـــم المؤسسات إلى النظر مباشرة في شؤون الطـــلاب ومـــا يمارســـونه ومـــا يكتسبونه خلال التعليم وفي نهايته، فيما ينظر إلى العناصر الأخـــرى فـــي المؤسسة في هذه الحالة، باعتبارها "عوامل" يمكن العمل على تغييرها مـــن أجل تغيير "الناتج" الذي هو مكتسبات الطلاب المعرفية والسلوكية والقيميـــة. لذلك لا تقع المراجعة التشخيصية التي نجريها على الطلاب على المســـتوى نفسه الذي تقع فيه المراجعة التي نجريها للعناصر الأخـــرى مـــن "نظـــام" الجامعة اللبنانية.

الفرص الدراسية

٨٤. يعبر الحجم الحالي للطلاب في الجامعة اللبنانية عن المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق هذه الجامعة تجاه المجتمـــع اللبنـــاني وعـــن الـــدور الأساسي الذي تقوم به في تأمين فرص الدراسة الجامعية للسكان. تجـــاوز

عدد طلاب الجامعة اللبنانية عام ١٩٩٨/٩٧ الخمسين ألف طالب وطالبة، أي ما يزيد عن ٥٦% من الجمهور الطلابي الجامعي في لبنان، وإذا اقتصر الأمر على اللبنانيين فقط فإن حصتها ترتفع إلى ٦٢%. قبل ذلك بعشر سنوات (٨٧/٨٦) كانت حصتها ٤٧%، وقبله بعشرين سنة (٧٥/١٩٧٤) أو بثلاثين سنة (١٩٦٦/١٩٦٥) كانت ٢٨% فقط. أما اليوم، عام ١٩٩٩/٩٨، فقد ناهز الرقم الستين ألفا، أي أكثر من ٦٠% من الجمهور الطلابي في لبنان. مع مثل هذا الحجم لا تستطيع الجامعة اللبنانية أن تتساهل في أحوالها، ويعتبر أي تغاض عن مشكلاتها وعن معالجة هذه المشكلات تعريضا للأمن الوطني (بناء المجتمع والدولة) الذي يأتي بالضرورة قبل أي مصلحة أخرى لأي طرف فيها أو خارجها [٦٤].

٨٥. **لقد سمح توسع الجامعة اللبنانية بتأمين المقاعد الدراسية الجامعية لشرائح سكانية متنوعة لم يكن متيسرا لها الحصول عليها.** فالجامعة اللبنانية تشهد معدلا للإناث أعلى مما هو متوافر في مجموع التعليم الجامعي الخاص، وكذلك بالنسبة لأبناء المناطق الجغرافية الأبعد، أو لأبناء الفئات الاجتماعية الدنيا. وإذا أخذت الجامعة بكليتها فإنها تضم اليوم أوسع تنوع للطلاب على أساس أديانهم ومذاهبهم، كما نجد فيها نسبا أعلى-بالمقارنة مع القطاع الخاص- من الطلاب الأكبر سنا، أي الذين قرروا استكمال تحصيلهم الجامعي خلال المهنة وبعد فترة من الانقطاع عن التعليم.

٨٦. **على أن الحجم الكبير للجامعة هو في جزء منه انتفاخ أو أنه ليس حجما حقيقيا.** ذلك أن ٥٦% من طلابها هم في السنة الأولى (مقابل ٢٩% في القطاع الخاص). هذا في النسبة العامة، أما في كلية العلوم فالنسبة ترتفع إلى ٦٨% وتقفز إلى ٧٤% في كلية الحقوق. وفي مطلق الأحوال فإن ضعف التدفق في الكليات غير التطبيقية في الجامعة اللبنانية، من السنة الأولى إلى السنة الثانية يشير، فضلا عن طرحه أسئلة تتعلق بالإعداد ما قبل الجامعي

لجمهور الجامعة الطلابي، إلى مشكلتين: واحدة تتعلق بسوء الأداء أو ضعف الفعالية الداخلية، وثانية تتعلق بانتشار التسجيل الصوري. الأولى تنجم عن قلة الاهتمام بتأهيل الطلبة وتقديم المقررات العلاجية لهم وتوجيههم، من أجل مساعدتهم على النجاح في السنة الأولى. والثانية تنجم عن التغاضي عن اعتماد السنة الأولى من قبل العديد من الطلاب كمحط رحال، وهذه الظاهرة، بينتها بدقة دراسة أجريت على طلاب كلية العلوم منذ بداية الثمانينيات[٦٥] . وقد أشارت هذه الدراسة إلى الأسباب، التي أصبحت، اليوم، معروفة لهذه الظاهرة: ١) عدم وجود مواعيد محددة للانتساب؛ ٢) الانتساب إلى عدة كليات؛ ٣) اتخاذ التسجيل مسوغا لإعفاءات ما أو للحصول على تخفيضات ما، أو لتأمين عدم قطع مساعدات ما، أو للمشاركة في الانتخابات، أو لممارسة نشاط اجتماعي داخل الجامعة؛ ٤) عدم وجود مهل أو حدود لمرات التسجيل.. إلخ، فيما الانتساب شبه مجاني [٦٦]. المهم أن النتيجة هي الهدر أو ارتفاع الكلفة. فالجامعة اللبنانية تنفق على عدد معين من الطلاب في السنة الأولى لكي يتخرج ٢٠% منهم بعد أربع سنوات، مقابل ٨٣% في الجامعة الأميركية و ٧٣% في جامعة القديس يوسف [٦٧] .

٨٧. إن التأمل في **تركيب الجمهور الطلابي في الجامعة يظهر اختلالات عدة، منها:**

أ. **أن هناك كليات ضخمة وكليات صغيرة جدا.** إذا كان عدد طلاب الجامعة ٥٢ ألف طالب في العام ٩٨/١٩٩٧ بحسب أحد المصادر في الجامعة [٦٨] فإن ١٨ ألفا منهم مسجلون في كلية الآداب و١٢ ألفا في كلية الحقوق. ومقابل هاتين الكليتين اللتين تستقطبان وحدهما حوالي ٥٨% من طلاب الجامعة، توجد كليات تضم طلابا بالمئات فقط كالتربية والزراعة والطب والصيدلة، التي تضم مجتمعة ٤،٥% فقط من الطلاب.

ب. **أن توسع حظوظ الإناث محصور في عدد من الكليات:** الآداب والتربية والإعلام والصحة والصيدلة ومعهد العلوم الاجتماعية، حيث يشكلن ٧٠%، بينما تنخفض نسبتهن إلى ما دون ٤٠% في كليات العلوم والحقوق والعلوم الطبية وتصل إلى ١٤% في الهندسة.

ج. **أن الجامعة اللبنانية عموما صارت أقرب إلى استقبال الطلاب المستبعدين نظريا من الجامعات المرموقة، أي أبناء الفئات الدنيا وخريجي التعليم الرسمي.** فقد لوحظت نزعة قوية جدا لأبناء الفئات العليا وخريجي المدارس الخاصة المرموقة للالتحاق بالقطاع الخاص (٨٥% منهم)، كما تبين أن فرص الحركية الاجتماعية لأبناء الفئات الدنيا هي اليوم أقل توافرا في الجامعة اللبنانية مما هي في القطاع الخاص [٦٩] . هكذا لم تعد الجامعة اللبنانية مؤسسة "عامة" بالمعنى الحقيقي للكلمة، لأن هذه الصفة تعني استقبال مختلف الطبقات الاجتماعية واستقطابها وتأمين الاختلاط والتفاعل بينها. ولأن "الصفاء الاجتماعي" وتراجع نوعية التعليم يقلصان فرص الحركية الاجتماعية لدى الفئات الاجتماعية الدنيا.

٨٨. **ضعف نظام المنح في الجامعة.** صحيح أن رسوم التسجيل منخفضة إجمالا في الجامعة اللبنانية ولا تشكل عائقا حقيقيا أمام متابعة الدراسة فيها، إلا أن غياب نظام المنح داخلها يضغط على الطلاب المتفوقين الذين يحتاجون إلى مساعدة مالية في مختلف كلياتها. أما نظام المنح للدراسة في الخارج فقد جرى تفعيله مؤخرا بعد تجميد نسبي دام أكثر من ١٥ سنة، بسبب انخفاض قيمة الليرة في سوق القطع [٧٠] . لكن المنح المقدمة ما زالت محدودة العدد، ويعوض عنها جزئيا بعض المنح التي تقدمها جهات غير لبنانية ولا سيما "الأوبلف" والدولة الفرنسية [٧١] .

الحياة الأكاديمية وجودة المخرجات

٨٩. **تتباين نماذج الحياة الأكاديمية للطلاب في الجامعة.** ذلك أن الكليات التطبيقية التي تفرض امتحانات دخول (الكليات "المقننة") تقوم عموما على مبدأ الحضور أو التفرغ للدراسة وهي تضم شرائح الطلاب الأصغر سنا وغير المتزوجين، وهذا القسم يشمل ١٠ كليات من أصل ١٤. أما الكليات الأخرى "المفتوحة" (الحقوق، الآداب، العلوم، والعلوم الاجتماعية) فيجري تسجيل الطلاب فيها على أساس حيازتهم للشهادة الثانوية، من دون شروط تتعلق بالدوام، باستثناء عدد محدود من المقررات.

٩٠. **تبعا لهذا الانقسام بين نوعين من الكليات تفترق أنظمة التقييم ونسب النجاح والانتقال من سنة إلى سنة.** فالاصطفاء الأساسي يحدث في الكليات "المقننة" عند إجراء امتحانات الدخول، بينما يحدث في الكليات "المفتوحة" في نهاية السنة الأولى (لا سيما في الحقوق والعلوم). ثم إن الكليات المقننة تطبق أنظمة من التقييم المستمر (تقارير أو امتحانات خلال الفصل). بينما يتسجل الطلاب في الكليات المفتوحة في بداية العام ولا يشارك في الحياة الدراسية إلا القلة منهم بانتظار الامتحان النهائي. وقد عمدت بعض الكليات المفتوحة مؤخرا (الآداب والعلوم الاجتماعية) إلى فتح صفوف قبل الظهر لرفع معدلات الحضور وكان التجاوب مقبولا. لكن الحياة الأكاديمية في هذه الكليات ما زالت ضعيفة لجهة الحضور والمشاركة والتفاعل ووضع التقارير وإجراء الأعمال التطبيقية، ومن يحضر فهو في الأغلب الأعم لا يجاوز تلقي الدروس. أما في الكليات المقننة فهناك معلومات شفهية يتداولها المعنيون عن تساهل في أنظمة الدخول وتغيير في أعداد الطلاب المقبولين بناء على رغبات النافذين من أهل الجامعة وخارجها، وتشيع عموما فكرة "الواسطة" بقوة لدى الطلاب والمرشحين للدخول إلى هذه الكليات. وبغض النظر عن مدى صحة هذه الشائعات، التي يصعب البرهان على ما تدعيه،

فإن قوة انتشارها هي جزء من الصورة السلبية للحياة الأكاديمية في الكليات والفروع التي تشملها.

٩١. يشكو الأساتذة في بعض الكليات من المستوى الأكاديمي للطلاب. أساتذة الدراسات العليا يلاحظون أن مظاهر النقص في إعداد الطلاب خلال الإجازة متعددة: الثقافة العامة، اتقان اللغات، المهارات الأساسية المتعلقة باستخدام المكتبات، وجمع المعلومات وتحليلها، وكتابة التقارير على أنواعها، والمناقشة ... إلخ لصالح الحفظ والأفكار المسبقة و"التسميع". كما يشكو أساتذة الإجازة من مشكلات مماثلة لدى الطلاب ويعزون ذلك إلى الإعداد ما قبل الجامعي. لكن مما لا شك فيه أن أساليب التعليم الشائعة في الجامعة والموارد المتاحة، من أبنية وتجهيزات ومكتبات، وأنظمة تقويم وتصميم مناهج، وأنظمة التوجيه والإرشاد ... وغيرها من العناصر التي جرى عرضها سابقا، تتضافر، بعد الإعداد الثانوي، لكي تعيق حصول الإعداد الجامعي بصورة مرضية تؤمن الجودة لمخرجات التعليم في الجامعة اللبنانية على اختلاف كلياتها.

٩٢. تتفاوت التوقعات المهنية بين الطلاب بشدة بحسب الكليات والاختصاصات ولكن الجامعة اللبنانية تخفض هذه التوقعات عموما. ليس لدينا معطيات حول نظرة سوق العمل إلى خريجي الجامعة وفرص العمل المتاحة لهم. ونستعيض عن ذلك بتوقعات الطلاب أنفسهم حول هذه الفرص. ويلاحظ في هذا الصدد أن طلاب كليات التربية والصحة والطب والهندسة يشعرون بثقة عالية بممارستهم للمهنة عند التخرج، إن من حيث توافر فرص العمل، أو من حيث اتفاقها مع اختصاصهم أو من حيث قصر المهلة الزمنية التي يجدون بعدها عملا، كما تبين دراسة حديثة عن اتجاهات الطلاب الجامعيين في لبنان. وبعكس هؤلاء تماما يشعر طلاب كليات الآداب والعلوم الإنسانية (لا سيما اللغة العربية والتاريخ والفلسفة) ومعهد العلوم الاجتماعية،

وقسم العلوم السياسية في كلية الحقوق بأن فرص العمل المهيئة لهم متدنيـــة. لكن، من جهة أخرى، تبين أن الاختصاصات ذات الفرص المهنية الدنيا، تزيد الجامعات الخاصة من فرصها بينما تخفضها اللبنانية. أما الاختصاصات ذات التوقعات المهنية العليا، فإن طلاب الجامعة اللبنانية فيها يشـــعرون بضعـــف قدرتهم على منافسة أقرانهم من جامعات أخرى في سوق العمـــل، باســـتثناء طلاب الطب. وبغض النظر عن الكلية أو الاختصاص تبدو آمـــال الطـــلاب المهنية في الجامعة اللبنانية أدنى من آمال طلاب الجامعات الخاصة. كذلـــك فإن توقعات الأجور أعلى في الثانية منها في الأولى (بمقدار ١،٥ مرة) مـــع تشابه قوي داخل اللبنانية وفروقات داخل القطاع الخاص. يستثنى مـــن ذلـــك طلاب الكليات الموحدة (الطب، الصيدلة، والزراعة). ويعتبر القطاع الجامعي (اللبنانية مقابل القطاع الخاص)، إلى جانب الجنس (ذكـــور، إنـــاث) أقـــوى مفسرين للتباين في توقعات الأجور بين الطلاب في لبنان اليوم. ويرتبط ذلك، بحسب الدراسة التي توصلت إلى هذه النتائج، بالمنابت التربوية والاجتماعيـــة لطلاب الجامعة اللبنانية من جهة وبنوعية التعليم فيها من جهة ثانية [٧٢].

٩٣. **من وجهة نظر الطلاب لا تتمتع الجامعة اللبنانية بصورة فضلى.** فـــإذا أراد طلاب لبنان أن يضعوا جامعة ما في مرتبة أولى فإن الغالبية (٨٠%) لا تختار الجامعة اللبنانية. أما طلاب اللبنانية فإنهم يتخذون، في مختلف الفروع، مواقف متقاربة من جامعتهم: أقل من ٤٠% منهم يفضلونها. علما بـــأن ٤٦% من طلاب اليسوعية يفضلون جامعتهم و ٩٤% من طلاب الأميركية يعتبرون جامعتهم هي الأفضل[٧٣]. وهذا مؤشر آخر للحياة الأكاديمية وجـــودة التعليـــم فيها.

الحياة الطلابية

٩٤. **تراجع الهيئات التمثيلية للطلاب.** كان "الاتحاد الوطني لطلاب الجامعـــة

اللبنانية" الهيئة التمثيلية للطلاب في الجامعة اللبنانية في فترة السبعينيات. وقد قاد هذا الاتحاد تحركات الطلاب من أجل تطوير الجامعة اللبنانية في تلك الفترة، بالمشاركة مع الهيئة التعليمية وبالتفاعل مع مختلف الهيئات النقابية والسياسية. وقد تضعضع هذا الاتحاد لاحقا ثم زال من الوجود بعد ١٩٧٥ وبعد إنشاء الفروع (١٩٧٧). ويقتصر الأمر اليوم على مجالس للطلاب لا يعرف بالضبط كيف تعمل وما هي حدود نشاطها ومشاركتها ولا توجد نصوص مقررة لتنظيم عملها. على سبيل المثال، عندما أجرينا استقصاء على الطلاب كان هناك عشرة مجالس في الفروع الأولى وثمانية مجالس في الفروع الثانية، ويراوح عدد الممثلين فيها ما بين ١١ و ٣٢ طالبا، دون أن يكون ذلك مرتبطا بعدد الطلاب فيها.

٩٥. **إنعدام الاختلاط بين الطلاب في بيروت الكبرى.** إذا كان تكوين الجمهور الطلابي للفروع القائمة في المحافظات الأبعد (الشمال والجنوب والبقاع) يتبع التركيب السكاني لهذه المناطق من حيث توزع الأديان والمذاهب، فإن تكوين الجمهور الطلابي في العاصمة وضواحيها يقوم على الفرز ويظهر انعدام اختلاط الطلاب المنتمين إلى أديان مختلفة، ف ٩٤% من طلاب الفروع الأولى مسلمون و ٩٤% من طلاب الفروع الثانية مسيحيون[٧٤].

٩٦. **سيطرة القوى السياسية على مجالس الطلاب القائمة.** يوجد في الكثير من الفروع تجمعات طلابية سياسية تشكل امتدادا للقوى والأحزاب القائمة في محيطها. وبسبب قوة هذه التجمعات فإنها تسيطر على المجالس. ولما كان تكوين طلاب الفروع الأولى غير تكوين طلاب الفروع الثانية، من حيث الانتماء الديني، ولما كانت التيارات السياسية تتغذى بدورها من الواقع الطائفي في البلاد، فإن القوى السياسية التي تسيطر على مجالس الفروع الأولى (حركة أمل، حزب الله، الحزب التقدمي الإشتراكي) لا وجود لها بتاتا في الفروع الثانية، حيث تسيطر القوى التي تناظر الأولى في هويتها

(التيار الوطني الحـــر-عون، وحزب القوات اللبنانية المنحل، فضلا عن عدد من المستقلين).

٩٧. **بعض الفروع تعتبر مراكز نفوذ للجهات السياسية التي تسيطر علـــى الطلاب، وبعضها الآخر تعتمد "ثغورا" يدافع عنـــها.** إن الالتصـــاق الشـــديد للطلاب المسيسين والمشاركين في مجالس الطلاب بالقوى المحيطة وغموض دور هذه المجالس، يجعـــلان نشاطها موجها نحـــو الدفـــاع عـــن مصـــالح الطلاب الذين ينتمون إلى الجهة السياسية المسيطرة. وتنتشـــر فـــي بعـــض الفروع الأولى ممارسة الضغوط على الطلاب الآخرين، في التسجيل وتوزيع المحاضرات المطبـــوعة، والاستلحاق في الامتحانات، والوعود بإيجاد فرص مهنية بعد التخرج، مقابل الموالاة للجهة الطلابية النافذة سياسيا. وغياب هـــذه الظاهرة في الفروع الثانية أساسه عدم ارتباط إدارات هذه الفـــروع بجـــهات سياسية نافذة في الحكم، ونزعة المعارضة والدفاع عن وجودها تحت شعـــار "الفروع الثانية وجدت لتبقى". لذلك يتجه الطلاب إلى العمل والمســـاعدة فـــي تحسين أحوال هذه الفروع الأخيرة من خلال الاهتمام بالكافيتيريا والنظافـــة. وفي الحالتين نادرا ما يتخـــذ موقف مـــن الأداء الإداري أو التعليمـــي فـــي الفرع، باعتبار أن "الطرف الآخر" ليس إدارة الفرع (التي تتبع عـــادة الخـــط السياسي نفسه، ضمن الخريطة الجيوسياسية للفروع) بل الجهة المقابلة، وهذه الجهة قد تكون الفرع الآخر، أو الحكومة، منظورا إليها من خـــلال "نظريـــة المؤامرة" على الفرع وأهله. وهكذا تولد الفروع شروط إعادة إنتـــاج نفســـها على المستوى الطلابي.

٩٨. **ثمة غياب قوي للبنى التحتية اللازمة لممارسة أنشطة غير سياســـية (ندوات، مسرح، رياضة، موسيقى، مقصف، إلخ).** ومما ذكره الطلاب فـــي مقابلات أجريت معهم عن الأنشطة غير السياسية خـــلال العـــام الدراســـي ٩٨/١٩٩٧: حفلات ترفيهية، معارض، إصدار نشـــرات، نشـــاط خـــيري،

مباريات تنس وكرة طائرة، تشجير، رياضة إيقاعية (أيروبيك)، إلخ. وتختلف الأنشطة بحسب الفروع، أي بحسب الهوية السياسية-الدينية للطلاب[٧٥]. وبالتالي، فنحن مع واقعة الفروع (لا سيما الأولى والثانية) إزاء لونين غير متصلين من الأنشطة اللاسياسية أيضا، ما يفوت على الطلاب هنا وهناك فرصة المشاركة في نشاط لا يقع منبته في الجماعة الأولية (الدين) وفرصة المشاركة في نشاط أعم، مع طلاب من جماعات دينية أخرى.

٩٩. يفرض واقع الجامعة الحالي نزعة نحو تأنيث الجسم الطلابي (البعد السكاني-الاجتماعي) ونزعة نحو تذكير قيادة الحياة الجامعية (البعد السياسي). فالأنشطة على اختلافها إما أنها ذكرية الطابع أو يقودها ذكور، تستثنى من ذلك الفروع التابعة لكليات ذات غلبة أنثوية (التربية أو الصحة مثلا) حيث ترتفع نسبة الإناث بين الناشطين (كما هو الحال مع حزب الله).

١٠٠. من مؤشرات تردي الحياة الجامعية أخيرا ضعف العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، كما يتبدى من ندرة حالات الخطوبة التي أشار إليها الطلاب. وهذه الظاهرة أشد وقعا في الفروع الأولى مما في الفروع الثانية، بسبب جو من المحافظة الاجتماعية في الفروع الأولى. لكن يمكن عزو عموم الظاهرة إلى انخفاض وتيرة الأنشطة المشتركة، عددا ومدة، والى ضعف البنى المادية الضرورية لتأمين حياة يومية جامعية خارج الصفوف، والنزعة إلى الانغلاق (في المجتمع اللبناني عامة) نتيجة الخوف من "اعتداء الآخر". وبالتالي تتحول الحياة الجامعية إلى التجاور الظرفي والمؤقت على مقاعد الدراسة في الصفوف فقط، ثم عودة الطالب إلى قواعده سالما بعدها. وتكفي مقارنة الوضع اليوم بما كان عليه الحال في كلية التربية أو العلوم أو الحقوق في أوائل السبعينيات لكي ينكشف الانقلاب الكبير الذي يسم الحياة الطلابية في الجامعة اللبنانية اليوم.

١٠١. تفيد المؤشرات المتفرقة المتعلقة بالحياة الجامعية أن الجامعة اللبنانية اليوم بعيدة عن إيجاد مساحة لديناميكية تفاعل بين الطلاب تفضي إلى تحقيق مهام تتعلق بالاندماج الاجتماعي وتكون ثقافة وطنية ديمقراطية وتكوين نخب منتجة لبدائل وخيارات تتجاوز الانتماءات الأولية، نحو الانتماء إلى الوطن وتبني قيم إنسانية، وتساهم بالتالي في صناعة مستقبل إطاره السلم الأهلي والتقدم الاجتماعي.

[أنظر التوصيات والاقتراحات: القسم الثاني، ص ١٦٨]